فان ابى بشير ملخ ع الصلاة قطع وغسل ما تحت الجبيرة او مسحه وابتدأ الصلاة
ابن ع فج يجب بعد الاطلاق البرء وتد خيرة تد خيرة للحوالات ولو نسى غسل
ما كان عن جنابة فيعيدها ان تذكر وهو مغسول الوضوء اجزأ وقضى ما صلى قبل غسله
وان غسل وقضى كان ما صلى فان عب وفهم من قوله نزعها لدوء الخ ان الجبيرة
لو دارت باه زالت عن محل الجرح مع بقاء عصابتها عليه ليس حكمها كذلك
والحكم انه باق على طهارته ولا يطلب بالمسح عليها ويطلب بردها لاجل الدواء كما
لبطلاني وضويه فان زالت عصابتها عن محل الجرح بطل حكم المسح عليها ان لم يرد
ها سريعا فان بقي الدواء ولهذا انه لا بد من تجديد المسح ولا يكفي رد
سريعا كما زعمه و تقدم ان الحيض والنفاس من موجبات الطهارة
الكبرى دون الاستحاضة شرع في الكلام عليها فقال وصل
في بيان حقيقة الحيض والنفاس وما يتعلق بهما مدة وعلامة حدوثه
وانقطاعه وممنوعاته والاستحاضة واحكامها وما يتعلق بذلك وجدا
بالحيض لكثرة تكرره فقال الحيض اي حقيقته شرعا دم جنس شامل لكل
دم وسواء كان احمرا او اسود وخرج عنه غيره وهذا هو النوع الاول او الاظهر
الوالذي في قوله او صفرة بضم الصاد المهملة شيء كالقيح يعلوه صفرة
وليس على شيء من الوان الدم الغوثية والضعيفة وهو جنس ايضا شامل لكل
صفرة وخرج عنه غيرها وهذا هو النوع الثالث بقوله او كدرة بضم الكاف شيء
كدر ليس على الوان الدم كذا بسرعة امام الحرمين قاله عب وقال يس بل يشبه
خالص السواد خالص الم وهو جنس ايضا يشمل كل كدرة وخرج عنه غيرها
قال في التوضيح قال ابن بزيزة والمشهور ان الصفرة والكدرة حيض وقد قيل
انهما لغو وقيل ان كانتا في ايام الحيض فهما حيض والا فهما استحاضة
وقال ابن راشد لا خلاف ان الصفرة والكدرة حيض ما لم ترد الدم عقيب طهر
ها فان لم يمض من الزمان ما يكون طهرا فقال ابن الماجشون ان رأت عقب طهرها
فطرة دم كما لغسالة لم يجب عليها غسل وانما يجب عليها الوضوء لغو ابن عطية
كذا لا تعد الصفرة والكدرة بعد الطهر شيئا اهم انظر الاصل ثم اعلم
ذكر الاصوليون المخصصة للاجتهاد بن الشايغة الخاصة بالمقرون ليصير الفعل
يف مساويا له كما هو الواجب فتخرج كلا منها بجملة خرج اي ذكر من الدم
والصفرة والكدرة بنفسه اي لا بسبب يخرج بعد الفصل في انها بس لا انه خرج
بسبب الولادة ودم الغدرة بضم العين المهملة وسكون الذال المعجمة لانه خرج
بسبب الانتفاض ودم الاستحاضة لانه خرج بسبب علة وفساد في البدن وخرج

دم العصدود في الجامة ودم الرعاف ودم الجرح لانه خرج هذا كلها بالشباب
ومثل ما فيل في الدم يقال في الصفرة والكدرة والخارج بنفسه
من الانواع الثلاثة حيضا فقال هذا اذا خرج ما ذكر بنفسه من الانواع الثلا
ثة في زمنه بل واه خرج بنفسه بغير زمنه اي اذا كور من الدم والصفرة وا
لكدرة المعتاد لها اذا كانت عادتها ثلاثة ايام فخرج يوم من الشهر وألقاه
بنفسه قبل ذا لك او بعده فهو حيض وشبه بالخارج بنفسه مطلقا الخارج
بعلاج في زمنه او بعده في كونه حيضا فقال كالخارج بسبب علاج بكسر العين
مصدر عالج اي استعمال دواء وهو حيض اذا كان خروجه في زمنه اي اذ
كور من الدم وما معه المعتاد خروجه فيه او كان خروجه بالعلاج بعد
اي الزمن المعتاد له بان كان عادتها ثلاثة اول الشهر وتاخر عنها شهرا او
اكثر واستعملت دواء فخرج بسببه اوله او وسطه فهو حيض فيهما كالخارج
بنفسه والخارج قبله اي الزمن المعتاد له بسببه اي العلاج لا نظر فيه
للمنفي فيما من اهل اتحذهب قبلة الشطهر الشيخ عبد الله المنوفي بفتح
الميم نسبة الى منوف قرية من قرى مصر انه لا نظر بسببه اي الخارج بعلاج
فيه زمنه المعتاد لها اذا كان عادتها ثلاثة او اكثر الا ان يستبرأ فاذا كان عادتها
اثنين انه عند تمام الشهر الثالث يسع وزمنه عدة الطلاق او الاستبراء ما يستعجلته
بدواء فصارت تحيض كل شهر مرة فلا تحل للازواج بثلاث حيض وثلاثة اشهر
ان كانت حرة وحيضة في الاستبراء او اثنتين في العدة اي كانت امة
واعلم ان تعجيله لا نظر كتعجيل العدة بالشهر رد النظر بان الحيض
اخذ في معهوده خروجه بنفسه بخلاف الحدث فالدم الناشئ وحاصل ما
للمنوفي انه يظهر ان ما ليس حيضا في العدة والاستبراء وسئلت عن كو
نه حيضا في العبادة او تما فقال التوضيح اي صاحبه وهو الشيخ خليل
صاحب المختصر وهو شرحه على مختصر ابن الحاجب الفقهي المعروف فيلزمه
اي استظهار المنوفي انه ليس حيضا في العدة والاستبراء انه ليس حيضا في
العبادة ايضا فيلزمه للعبادة على العدة فلا تترك اي العبادة للدم فيل
وفيه المعتادة العبادة الصلاة والصوم ويحل تحليلها وتحيضها كالمستحا
ضة فان الخطاب لا يلزم من الخاص في باب العدة الخاص في باب العبادة اذ كما
ملازمة بين ان يقال ان الدفعة حيض في باب العبادة وليست حيضا في باب
العدة والعرف بين ان يقال ان المفصوة في العدة براءة لها الرحم واذا
جعل له دواء لم يدل على البراءة لاحتمال انه لم يدر الا بالدواء وانما في باب

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)